منظور جبهة القوى الديمقراطية

للجهوية المتقدمة

جبهة القوى الديمقراطية، 13، شارع طارق بن زياد، حسان – الرباط

Front des Forces Démocratiques, 13 Avenue Tarik Ibn Ziad, Hassan - Rabat

الهاتف: 97 15 48 61 06 99 15 48 61 06 – 61 41 76 37 05 – 68 41 76 37 05 – 67 41 76 37 05 – 27 17 66 37 05 – 25 16 66 37 05 :Tél

الفاكس: 21 06 66 37 05 :Fax

البريد الالكتروني : forces@menara.ma - E-mail

الموقع على الشبكة: www.ffd.ma :Web site

توطئة:

تحظى مسألة الجهوية باهتمام بالغ لدى جبهة القوى الديمقراطية، ويأتي هذا الاهتمام ليس فقط في خضم التجربة التي اكتسبها النظام اللامركزي ببلادنا، بل في سياق الأمل الكبير الذي يستطيع المغرب بفضله أن يؤسس لمرحلة تنموية جديدة، بتفكير جديد ومناهج جديدة.

ومن هذا المنظور، تعتبر الجبهة أن بلادنا أصبحت ملزمة الآن بحتمية تحقيق إصلاح جهوي فعلي، يستجيب لتطلعات المجتمع المغربي بمختلف مكوناته، ويتماشى و رهانات كسب تحديات العولمة. فالجهة في تصور الجبهة لابد أن تشكل إطارا للتنمية، وفاعلا أساسيا لإنجاح السياسات العمومية التنموية.

واستحضارا لمختلف العوائق التي تعاني منها المؤسسة الجهوية منذ إحداثها كجماعة محلية سنة 1997، واعتبارا لدور الجهة في تحصين الوحدة الترابية للدولة المغربية، على أساس كون الجهوية توجه وطني يهم جميع جهات المملكة، ويهدف إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف مناطق المملكة، والحد من مظاهر الاختلال والتفاوت بين مناطق الجهة.

وانطلاقا من أن اعتماد الخيار الجهوي يعني في عمقه الاحتكام إلى الآلية الديمقراطية في تدبير الشأن الجهوي، مع ما يفرضه وجود هذه الآليات الديمقراطية من توفر بنيات استقبالية كفيلة بتحصين وتقوية وجود الجهة كأسلوب ديمقراطي في التدبير العمومي.

وانطلاقا من المرجعيات المعتمدة من طرف جبهة القوى الديمقراطية، التي خصصت للجهة حيزا مهما في تحاليل أجهزتها و أدبياتها، مع ما استلزمته الظروف السياسية الوطنية من ضرورة تميز الجهوية كخيار تدبيري نابع من القناعة بجدوى الدفع في تعميق الممارسة الديمقراطية، و الحكم الذاتي الذي

يقترحه المغرب كحل سياسي متفاوض بشأنه من أجل إنهاء النزاع المفتعل حـــول الأقاليم الجنوبية.

واستحضارا للخطب الملكية بمناسبة الذكرى العاشرة لعيد العـــرش بتـــاريخ 30 يوليوز 2009 والخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء 6 نونبر 2009 وكذا الخطاب الملكي السامي بمناســـبة تعيـــين اللجنـــة الاستشارية للجهوية بتاريخ 3 يناير 2010.

واستحضارا لتراكم تجربة نظام اللامركزية الترابية منذ التقسيم الإداري للمملكـــة منذ 1959 ومرورا بتجربة نظام الجماعات المحلية منذ ظهيـــر 1960 وظهيـــر 1976 وظهير 2002 وظهير 2009 وتجربة نظام الجهة كجماعة محلية بظهير 2 أبريل 1997 وقانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات الصـــادر بتـــاريخ 3 أبريل 1997.

واعتبارا لتراكم نظام اللاتمركز الإداري منذ ظهير 10 أبريـــل 1957 المتعلـــق بتفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولـــة وظهيـــر 15 فبرايـــر 1977 المتعلـــق باختصاصات العامل والمرسوم 2 دجنبر 2005 المتعلق بمقاربة الحكومـــة لعـــدم التركيز الإداري.

فإن الجهوية المتقدمة في مقاربة جبهة القوى الديمقراطية تنطلق مما يلي:

- الجهوية ضرورة سياسية، اقتصادية وسوسيوثقافية؛
- الجهوية تقتضي التريث و التدرج مع الحرص على الوحـــدة والتضـــامن الوطني؛
- الجهوية اختيار للتدبير الديمقراطي للشأن العام وتنميـــة أســـس الحكامـــة الجيدة.

ولذلك تقترح جبهة القوى الديمقراطية مجموعة من الآليات والإصلاحات لتعزيـــز التواجد الجهوي في إطار جهوية متقدمة تنبني على المحاور التالية:

1. التقسيم الجهوي والتحديد الترابي للجهات.

2. النظام الانتخابي للجهة، النظام القضائي، الأجهزة المنتخبة وشكليات التدبير والإجراءات المصاحبة لإصلاح مؤسسة الجهة.

I- الآليات والميكانيزمات الجوهرية للجهوية المتقدمة:

1- التقسيم الجهوي والتحديد الترابي للجهات:

أصبحت الجهوية كمكسب وخيار ديمقراطي لفائدة التنظيم الإداري بالمغرب في حاجة إلى سبل تقوية الآليات والميكانيزمات الأساسية والجوهرية المتعارف عليها، وذلك انطلاقا من مختلف العوائق التي تحد من تطور المسلسل الجهوي بالمغرب، خاصة على مستوى آليات الاشتغال ومباشرة الشأن العام الجهوي منذ 1997.

إن هذه العوائق التي يجسدها بشكل ملموس كل من التقسيم الجهوي الحالي، وكذلك دور الآليات الأساسية التي تفرز المؤسسات الجهوية الديمقراطية، تطرح بإلحاح ضرورة التفكير كي تلعب هذه الوحدة الترابية دورها التنموي، إذ لابد من إيجاد تقطيع ترابي يلائم الأهداف التنموية البحتة، بعيدا عن الاعتبارات الأخرى التي من شانها أن ترهن العمل الجهوي وتجعل انطلاقته غير سليمة.

إن مراعاة الخصوصيات الجهوية لبلد متنوع ثقافيا، وعدم تجاهلها أثناء عملية التقطيع الترابي، سيؤدي بالنتيجة إلى خلق وحدة متجانسة ومتحمسة للعمل والإبداع والاجتهاد في المجالات التنموية المختلفة.

إن الجهة هي ضرورة تنموية مما يتحتم أن يكون التقسيم الجهوي مراعيا ومنسجما مع الأهداف التنموية مع العلم أن مسألة التقطيع في نظر جبهة القوى الديمقراطية هي مسألة شائكة تتطلب إلماما عميقا بالواقع الاقتصادي والبشري والجغرافي.

كما يتطلب تراضي اجتماعي وسياسي بين كافة الفاعلين الأساسيين في الدولة، بحيث أن غياب هذا التراضي والتوافق مع الخيارات المصيرية في الدولة ينتج

عنه الاحتكام فقط إلى الظرفيات السياسية الضيقة أثناء إعداد الآليات والخطط التي ترسم النهج المستقبلي للدولة في مجالات مختلفة. مما يترتب عنه بالنتيجة فشل السياسات العمومية المتخذة، وبالتالي الدخول في متاهات الأزمات دون الخروج السريع منها – الذي تتطلبه طبيعة التنمية – بحلول عملية وعلمية.

وعليه فإن طبيعة التقسيم الجهوي الحالي يبدو من وجهة نظر جبهة القوى الديمقراطية غير ملائم، لاسيما مع التطورات الحاصلة والمتصلة بالمجال التنموي، القائمة على إعطاء أهمية قصوى للبعد الترابي والتنموي في كل نشاط أو مخطط اقتصادي عمومي.

إذن، فمحو الفوارق الجهوية والسعي الحثيث نحو التقليص من معادلة المغرب النافع والمغرب غير النافع، لن يكون فقط بإعطاء اختصاصات مهمة للجهة؛ بل أن مراعاة التجانس الجهوي وسيادة منطق التنمية وسيطرته، سيساهم بدرجة قوية في إنجاح المسلسل التنموي على المستوى الجهوي، وبالتالي إيجاد وحدات جهوية ترابية تتوفر لها شروط التنمية اللازمة.

إذن فغلبة البعد التنموي في التقطيع الجهوي الترابي الذي يهم الجهات يكون بالضرورة عبر احترام الخصوصيات الجهوية وعدم تجاهلها. فالعمل التنموي لن يتم تأطيره من خلال تجميع الأقاليم أو بالتحام الحدود الإدارية للمجالات الجهوية، بل ينبثق عن توافر مجال ترابي متجانس بمكوناته الترابية (الأسرة، القبيلة، السوق، الطرق، نوعية الأفراد وهويتهم الثقافية...).

إن الجهوية في أحد أبعادها ودلالاتها العميقة ظهرت لتأطير هذه الخصوصيات وتدبيرها في إطار الوحدة الوطنية. فالتقسيم الترابي الجهوي موضوعيا يجب أن يسفر عن خلق وحدات إدارية واقتصادية جهوية قادرة على الإسهام في تنمية الشأن العمومي الجهوي والمحلي، وتجاوز الاختلالات والفوارق المسجلة بين مناطق وجهات البلاد.

لذلك فإن مراجعة هذا التقسيم وتصحيح الاختلالات يعد من بين الأولويات الأساسية لتقوية آليات التواجد الجهوي بالمغرب، انطلاقا مما يلي:

- تقطيع ترابي يلائم الأهداف التنموية البحتة.
- مراعاة التجانس الجهوي وسيادة منطق التنمية وسيطرته.
- القضاء على التفاوتات المجالية وتحريك الاقتصاد الجهوي.
- توافر مجال ترابي متجانس بمكوناته الترابية.

وعلى هذا الأساس لابد من الأخذ بعين الاعتبار في التقسيم الجهوي المؤشرات المالية التالية من قبيل: مداخيل العملة الصعبة، رواج العملة النقدية داخلها، الشبكة الطرقية، النسيج الاقتصادي، التساقطات المالئية، السدود والأنهار، المطارات، الموانئ، الفئات النشيطة ودخل الأفراد...

وعلى المستوى التقني إعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي، التقسيم الإقليمي، التقسيم الجماعي مع التركيز على خلق أقطاب اقتصادية قوية.

2- النظام الانتخابي لإفراز مؤسسات جهوية ديمقراطية:

إن وجود أجهزة ومؤسسات جهوية فاعلة وديمقراطية تخدم الشأن العام الجهوي بحيوية وحماسة تنموية، مرهون إلى حد كبير بطبيعة الآليات والقنوات الأولى الطبيعية التي تشكل روافد المؤسسات الجهوية ومادتها الخامة.

وفي هذا الإطار تعتبر جبهة القوى الديمقراطية أن الانتخاب هو الشكل الديمقراطي الذي يجب اعتماده، لأنه يضمن تمثيلية السكان ومشاركتهم ويحيط المؤسسات بالشرعية والقوة والاستقلالية، كما أنه يعد السبيل الوحيد نحو دمقرطة التنظيم الجهوي.

وإذا كانت مجالس الجهات في ظل قانون 1997 تنتخب عن طريق الاقتراع العام غير المباشر وبالتصويت اللائحي وفق التمثيل النسبي على أساس قاعدة أكبر بقية، وأنه قد يباشر بالاقتراع الفردي بالأغلبية النسبية إذا كان الأمر يتعلق بانتخاب عضو واحد.

وهكذا، حتى تكون بالفعل الجهة قطبا للامركزية وتجسيدا للديمقراطية المحلية ترى جبهة القوى الديمقراطية لزاما الاعتماد على أسلوب الاقتراع المباشر.

وإذا كان تبني نظام التصويت اللائحي على مستوى الجهات يشكل خطوة محمودة نظرا لأهميته وأفضليته عن نظام الاقتراع الفردي الاسمي. فاعتماد الاقتراع اللائحي بصفة التعميم من شأنه أن يقلل من العوامل المتحكمة في السلوك الانتخابي، وأن يسهم في فك الارتباط بين هذا الأخير وتلك العوامل وأن يشجع على التنافس البرامجي للمترشحين الحزبيين نسبيا في ظل غياب برامج انتخابية محلية جهوية لدى الأحزاب.

في حين إن التصويت الفردي في أبعاده الحقوقية والسياسية، فهو ينقص من قيمة الديمقراطية المحلية كفلسفة سياسية توحيدية ولا يساعد على إعداد البرامج المتكاملة والمنسجمة للنهوض بالتنمية.

ومن أجل الربط السياسي والإيديولوجي بين الجسم الانتخابي والمنتخبين، لابد من اعتماد نمط الاقتراع المباشر، حتى تكون آمال وطموحات السكان على المستوى الجهوي في صلب اهتمامات المنتخبين الجهويين؛ فمصدر ومرجعية التنظيم الجهوي تستقى ويفرز من الواقع الموضوعي للساكنة على مستوى المجال الجهوي.

كما أن من شأن الاقتراع المباشر للمنتخبين الجهويين أن يساهم في تدليل إشكالية المشاركة الشعبية المفقودة وكذلك من التجسيد ا لفعلي للإجماع القوي حول الجهوية كقيمة ديمقراطية.

3- تقوية التواجد الحزبي على المستوى الجهوي وإفراز النخبة السياسية المحلية:

جذير بالتأكيد على أن قيام الوظيفة الانتخابية بدورها الطبيعي الديمقراطي لن يكون إلا بوجود أحزاب سياسية مواتية للفعل الديمقراطي على المستوى الجهوي و المحلي. لذلك فإن مشاركة المواطنين عبر القنوات الحزبية يعد مطلبا ضروريا لتطوير اللامركزية الجهوية، نظرا لما تحمله من حرية ومسؤولية وتضامن.

فأهمية الجهة تبدو من زاوية أنها تشكل إطارا للتمثيل والتعبير عن المصالح الجهوية، قبل أن تكون آلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فالهيئات الحزبية مبدئيا تشكل آلية لإفراز وإبراز المصالح والتطلعات والطموحات الجهوية عبر التواجد الدائم في صلب وعمق الشأن الجهوي.

فالسياسة هي من الحاجات الأساسية لكل مجتمع بشري، وضرورة بديهية لتنظيم شؤونه، كما أن حضور الأحزاب السياسية هو في المقابل حضور للديمقراطية في أسمى تجلياتها، فالعلاقة الجدلية بين المفهومين (الحزب/ الديمقراطية) قائمة، بحيث أن الديمقراطية لا يمكن أن توجد بدون أحزاب سياسية، بل أن التفاعل الحتمي هو الذي يؤطر العلاقة بين المفهومين.

ومن هذا المنظور، تعتبر معالجة مسألة الإصلاح الحزبي (قانون الأحزاب السياسية ليتماشى مع مفهوم الجهوية المتقدمة) ممرا أساسيا لمقاربة مختلف الإشكاليات الديمقراطية المرتبطة بالمؤسسة الحزبية، ومن بينها المؤسسة الجهوية في أفق التحضير لإيجاد بنيات استقبالية تليق بكل التطورات التقدمية التي يمكن أن تمس جوهر التنظيم الجهوي راهنا ومستقبلا.

إذن فالحراك الحزبي الجماهيري المتصل بهموم وتطلعات السكان يعتبر آلية سياسية نحو إقرار النخبة السياسية الجهوية القادرة على تحمل المسؤوليات التنموية. ولذلك فدور المؤسسة الحزبية على المستوى الجهوي – مبدئيا – يشكل المادة الخامة التي تشكل الأجهزة المنتخبة في التنظيم الجهوي. وبالتالي فتلقين المنتخبين الجهويين – في مرحلة ما قبل تولية الشأن الجهوي – أدوات التدبير وكيفية ربط الشراكات التنموية... تتحمل فيه الأحزاب السياسية القسط المهم. ونخلص إلى التأكيد على أن مجمل الآليات والميكانيزمات التي اعتبرناها أساسية وجوهرية لن تفي بدورها في إنجاح الجهوية دون حضور آليات أخرى تدعيمية ومكملة.

II- الأجهزة المنتخبة وشكليات التدبير:

لقد أضحت الجهوية اختيارا تدبيريا ديمقراطيا يتمتع بأساس دستوري وقانوني، وكذلك بإجماع مختلف القوى السياسية الفاعلية في البلاد. وبالتالي فإن تطوير وتنمية المؤسسة الجهوية المنتخبة أصبح من المسائل والتحديات الكبرى التي تخيم على الساحة الوطنية بالمغرب، خاصة وأن مجموعة من المحفزات والدعامات تؤكد على ضرورة السير بالتنظيم الجهوي نحو الرقي وتجاوز الاختلالات التي طبعتها خصوصا في المجال المتعلق بالأجهزة وشكليات التدبير.

و إذا كان النظام الجهوي بقانون 2 أبريل 1997 الذي شكل قفزة نوعية بالمقارنة مع سابقه – ظهير 16 يونيو 1971 – في خضم التحولات المسجلة على المستوى القانوني والمؤسساتي مند التسعينات. وكذلك على مستوى الإجماع المسجل على الجهوية كبديل ديمقراطي؛ فإن تطوير التنظيم الجهوي الحالي يجب أن ينسجم مع مرجعية المفهوم الجديد للسلطة الذي تعتبر أحد خاصياته المتميزة.

إن احترام اللامركزية والحريات العامة من الأسس الجديدة التي يرتكز عليها المنظور الجديد للسلطة. وبالتالي فإرادة تصحيح الاختلالات التي تعاني منها

المؤسسة الجهوية بالمغرب من خلال تنمية الاستقلالية التقريرية والتنفيذية، أصبح من التحديات المستعجلة بالنظر للاهتمام المتزايد الذي يتمتع به المجال انسجاما مع مستلزمات الحكامة الجيدة. فمسلسل اللامركزية بصفة عامة يبقى دائما ومستمرا. لذلك يجب أن يستمر بنحو يبدو من خلاله المجال الجهوي مجالا ديمقراطيا.

فإعادة الثقة لقدرة المواطن على تسيير الشأن العام ضرورة لابد منها، ويمكن أن يكون تطوير المؤسسة الجهوية بالمغرب أحد أهم الآليات التي بإمكانها أن تعزز الديمقراطية، خاصة وأن ظهير 2 أبريل 1997 حدد تنظيم الجهة على أساس تعزيز الممارسات الديمقراطية من خلال تمكين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين من استثمار الجهة باعتبارها فضاء جديدا للتفكير والحوار والعمل.

إن تقوية الخيار الجهوي عن طريق توفير الشروط اللازمة لقيام الديمقراطية المتمثلة بدورها الطبيعي، ومن ثم بروز من يتحمل المسؤولية على أساس ديمقراطي، علما أن الآليات القانونية المؤطرة لعمل الجهة لا تمكن من خلق شروط بروز سلطات مضادة جهوية، ولا إنتاج مدبرين جدد للمجال الجهوي، بسبب سمو المركز القانوني لممثل الدولة الذي يلعب دور الوساطة بين المركز والهيئات المنتخبة ويمثل الجهة لدى المحاكم، ويشرف على تنفيذ الميزانية وإعداد الحساب الإداري.

إن هذا الوضع يجعل البعد التمثيلي للجهة يصطدم بمعادلة الاستقرار التي تتم عبر وساطة "الوالي" حيث التوحد حول إطار معين والإبقاء على دوره التنسيقي، واعتباره سلطة لضمان الانسجام الجهوي للسياسة المحلية المتبعة.

إن التطورات التي تعرفها المسيرة الديمقراطية على مستوى المؤسسات وآليات الاشتغال تمثل دعامة مهمة وأساسية من اجل تقوية وإصلاح النظام الجهوي بالمغرب، علما أن هذا الإصلاح هو في حد ذاته إعادة الاعتبار للآليات الديمقراطية وانتصار لها ضدا على الآليات البيروقراطية التي لا تخدم التنمية.

أولا: الأجهزة المنتخبة وشكليات التسيير

تناط بالجهات مهمة التنمية الاقتصادية بتعاون إن اقتضى الحال مع الدولة والجماعات المحلية. كما يوكل لها الاختصاص في الميادين التالية:

* المالية والجبايات والأملاك الجماعية؛
* التعمير وإعداد التراب؛
* المرافق والتجهيزات العمومية الجهوية؛
* الوقاية الصحية والنظافة؛
* التعاون والشراكة.

- يتولى تدبير شؤون الجهة مجلس ينتخب بالاقتراع العام المباشر لمدة ست سنوات.

- يتولى رئيس الجهة تنفيذ قرارات المجلس الجهوي بما فيها تدبير ميزانية الجهة.

- يتكون المجلس الجهوي من ممثلين منتخبين مباشرة من طرف لجنة الجهة.

- يستشير المجلس الجهوي في القضايا المتعلقة بالمخططات الاقتصادية مجلس اقتصادي واجتماعي جهوي مكون من الخبراء وممثلي الغرف والهيئات المهنية والنقابات الأكثر تمثيلية وتحال إجباريا ميزانية الجهة على هذه المؤسسة لإبداء الرأي والنصح والتوجيه.

- ينتخب المجلس الجهوي من بين أعضائه رئيسا وعدة نواب للرئيس يؤلفون مكتب المجلس ويكون رئيس المجلس آمر بالصرف ويمثل الجهة لدى المحاكم.

- يجتمع المجلس وجوبا مرتين في السنة في دورة عادية خلال شهر شتنبر وتستمر شهرين ودورة مارس وتستمر شهرين.

الوصايـــــة:

قرارات المجلس الجهوي قابلة للتنفيذ مباشرة بعد المصادقة عليهـا مـن طـرف أعضاء المجلس ويمكن للسلطة الوصية أن تقوم بمراقبة بعدية تتعلق أساسا بمراقبة المشروعية.

ثانيا: الأجهزة المعينة

يمثل الولاة داخل الجهات المؤسسة الملكية وكذا مؤسسة الحكومة. ويقومون بدور رئاسة المصالح الخارجية لجميع الوزارات باستثناء القضاء، التعلـيم والأوقـاف والشؤون الإسلامية.

ثالثا: الاختصاصات

يعهد إلى الولاة مهمة تنفيذ سياسة الحكومة ويجوز للوزراء أن يفوضوا لـه حـق التصرف باسمهم ضمن الحدود الداخلة في نطاق اختصاصهم.

II- الإجراءات الجوهرية المصاحبة:

أ- الإجراءات المتعلقة بالإصلاح الدستوري والسياسي:

تعتقد جبهة القوى الديمقراطية أن ورش الجهوية بما يفتحه من آفـاق الإصـلاح السياسي و المؤسساتي لا يمكن أن يتناغم إلا في إطار إصلاح دستوري متوافـق بشأنه وذلك من أجل إحداث و إصلاح عدد من المؤسسات الدستورية نذكر منها:

- **إحداث مجلس الدولة:** قصد الفصل في تنازع الاختصاص بـين المجلـس الجهوي وممثلو السلطة المركزية داخل الجهات وكمحكمـة اسـتئناف لمراقبـة مشروعية أعمال المجلس الجهوي.
- **إعادة النظر في تركيبة مجلس المستشارين:** تكون هـذه الغرفـة ممثلـة بمجالس الجهات تمكن هذه الأخيرة من سلطة القرار السياسي والمسـاهمة فـي صياغة النصوص التشريعية ومراقبة أعمال الحكومة وممارسة أعمال الدبلوماسية البرلمانية.

- **إحداث مجالس اقتصادية واجتماعية جهوية** لإبداء الرأي في المخططـــات الاقتصادية للجهات.

- **إعادة النظر في القانون التنظيمي للمالية** ليتماشى مع مالية الجهات.

ب- الإجراءات المتعلقة بالإصلاحات الإدارية:

أما على المستوى التشريعي و الإداري فينبغي مواكبة ورش الجهوية من خلال:

- إحداث وزارة مكلفة باللامركزية (المدن؛ الجهات...)؛
- إعادة النظر في المنظومة الجبائية وإصدار قانون للجبايات الجهوية؛
- إعادة النظر في قانون الأحزاب ليتماشى مع خصوصيات الجهات؛
- إعادة النظر في القوانين الانتخابية؛
- إصدار قانون ممتلكات الجهة؛
- إصدار قانون لتوزيع الاختصاصات بين مختلـــف الجماعـــات المحليـــة.

IV- الآليات والميكانيزمات التكميلية:

هناك دعامات تكميلية يجب أن تأخذ كمرجعية لتحديد تصور جديد للجهوية المتقدمة. فبالإضافة إلى المفهوم الجديد للسلطة، التدبير العمومي الجهوي ثم تقنية الحكامة هناك تعزيز مؤسسات الرقابة القضائية سواء المحاكم الإدارية وتكييف الخريطة القضائية وفق التقسيم الجهوي أو على مستوى المحاكم المالية كآلية لمراقبة التدبير الجيد للمال العام، إضافة إلى تقوية مؤسسات التعليم والمجتمع المدني.

1- تعزيز مؤسسات الرقابة القضائية:

إن مساهمة المؤسسة القضائية في خدمة الشأن العام الجهوي تبدو في غاية الأهمية، لتشييد جهوية مغربية فاعلة. فبالإضافة إلى المؤسسات الجهوية التي تتحمل المسؤولية التنموية بشكل مباشر، هناك مؤسسات أخرى تتقاطع معها.

إن الأمر يتعلق بصيغة أخرى بتلازم حتمي وفعلي بين المبدأ الرقابي القضائي والتطور اللامركزي الجهوي بصفة عامة.

أ- تعزيز مؤسسة المحاكم الإدارية:

لقد خول المشرع المغربي للمحاكم الإدارية دورا مهما بموجب التنظيم الجهوي الحالي. ومن هنا، فتكريس مبدأ لامركزية المنازعات الإدارية التي ينبغي أن تكون مواكبة للتطور الحاصل في مجال اللامركزية، فالمحاكم الإدارية لها دور مهم على مستوى الجهة في مراقبة العمل الجهوي.

فالتنصيص على الإمكانية القانونية لدى المجالس الجهوية فيما يخص الطعن في قرارات الوصاية لدى المحاكم الإدارية المختصة تعتبر من الميكانيزمات التي تسهل الحياة الجهوية وتعطي نوعا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات من طرف المجلس الجهوي، خاصة إذا كان هذا الأخير يعبر بشكل طبيعي عن تطلعات الساكنة على المستوى الجهوي.

لذا لابد من سن مجموعة من الضمانات من أجل إنجاح الجهوية المتقدمة بتخويل القاضي الإداري التأكد من احترام الضمانات المتعلقة باستقلالية المؤسسة الجهوية، وهو ما سيكون مؤشرا لتقوية وضمان استقلالية الجهة كمؤسسة دستورية.

من هنا يبرز الإشراك المبدئي للمحكمة الإدارية في المسلسل التقريري الجهوي. فالقاضي الإداري يمكن أن يرتكز على الفلسفة العامة التي تميز القانون الجهوي الحالي، وكذلك الإنصات إلى مختلف التغيرات الموضوعية التي تطرأ على الساحة الوطنية والجهوية بالمغرب ليتدخل بهدف تليين مراقبة الدولة والعمل على تأهيل علاقات الجهة بالسلطة المركزية خصوصا في مجال الوصاية البعدية المتعلقة بمراقبة المشروعية مع تكييف الخريطة القضائية وفق التقسيم الجهوي.

2- تعزيز مؤسسة المحاكم المالية:

يبدو من الوهلة الأولى أن دسترة المجالس الجهوية للحسابات يدخل في إطار تنمية الديمقراطية المحلية، وكذلك مواكبة تحولات اللامركزية الإدارية، في وقت أضحت الجهة الخيار التنموي الأساسي الذي يتمتع باهتمام مختلف الفاعلين السياسيين.

إن عودة الجهوي كمجال مفضل لصياغة الاستراتيجيات التنموية، حتم بالمقابل إحلال أنظمة عليا للرقابة على تدبير الشأن العام وضمنه تدبير الشأن العام المحلي والجهوي. وهذا ما تزكيه كذلك التوجهات الدولية الجديدة القاضية بتعزيز الحكم أو التدبير الجيد لامركزيا اعتبارا للعلاقة العضوية بين اللامركزية الجهوية والتنمية.

ويجدر التأكيد على أن وظيفة المحاكم المالية كآلية مكملة ومدعمة في سبيل تدعيم آليات التواجد الجهوي، تتجلى من خلال الموضوع والهدف الذي تختص به، فالأمر يتعلق بكل وضوح بالمال العام الذي يشكل أرضية تلاقي جميع الشعب، باعتبار أن المال العام هو من الشعب إلى الشعب، وبالتالي فحمايته ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عليه من خلال هذه المؤسسة القضائية، وذلك حماية التدبير المحلي والجهوي التنموي من الانحراف، سيؤدي بشكل موضوعي إلى نسج

وتشكيل الإجماع و كذلك المشاركة الفعالة للساكنة على المستوى الجهوي، ما دمنا نتحدث عن محاكم مالية جهوية. وهو ما من شأنه أن يكرس سمو الشأن العام الجهوي. فهذه الآلية الرقابية تعتبر رهانا مهما لتطوير أداء الجهات، وهي تقف أمام تسيير المجلس الجهوي بمنطق الناصح والموجه والكاشف عن مواطن الضعف.

وحتى تكون كل من المجالس الجهوية للحسابات وكذلك المحاكم الإدارية في مستوى وحجم الرهان الحالي على الجهوية، أو بصيغة أخرى، حتى تكون هذه الآليات والمؤسسات القضائية في خدمة التنمية على المستوى الجهوي، فإنه يجب تنمية حس وقيم المساءلة والتقويم والشفافية والتواصل، وهي أدوار لن تكون إلا بحراك قاعدي اجتماعي مدني وتعليمي.

3- تعزيز المؤسسات الفاعلة في الحقل التعليمي والمدني:

رهانات المستقبل تفرض أن لا تشتغل كل جهة بمعزل عن الفاعلين الآخرين وإنما عليها مبدئيا أن تستفيد من إمكانياتهم ومؤهلاتهم، بحيث أن الجهة لا يمكن أن تنجح في سياستها التنموية إلا إذا شملت نسقا مفتوحا متفاعلا مع المحيط الخارجي، خاصة مع المؤسسات الفاعلة في الحقل التعليمي، وكذلك المؤسسات الفاعلة في الحقل المدني؛ بما تعنيه جمعيات "المجتمع مدني" من نشاطات وتأثير في حياة الأفراد، حيث يعتبر " المجتمع المدني " الإطار الذي تنتظم فيه العلاقات بين الأفراد والجماعات على أسس ديمقراطية، أي ذلك المجتمع الذي تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى. إنه ذلك المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات.

هذه العلاقات التي تقوم بين الأفراد والجماعات يفترض أن تنتج ما تتطلبه الحياة من فكر وثقافة ومال، بواسطة بنى وتنظيمات مدنية يقيمها الأفراد، على ألا تخضع لسلطة وإشراف الدولة، فهذا من شانه تنشيط عملها. كما يجب أن تكون نشاطات المجتمع المدني بعيدة عن التسييس، ذلك أن جعل هذه الجمعيات

ونشاطاتها في خدمة أهداف القوى والأحزاب السياسية، من شأنه تفريغ المجتمع المدني من مضمونه الحقيقي.

فالمجتمع المدني يفترض أن يكون متميزاً عن الدولة، كما يفترض أن يكون للفرد في هذا المجتمع حقوق سياسية واقتصادية وثقافية، فالمجتمع المدني يزيد من فرص الأفراد بأن يُعترف لهم بحقوقهم التي يستحقونها وفقاً لإنسانيتهم، وأن يُمكنوا من التمتع بهذه الحقوق. وهذه الحقوق تمكن الفرد من حرية الاختيار.

وأحد أهم الوسائل لتحقيق ذلك يكون من خلال مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في نشر الوعي الديمقراطي، ومساهمتها في إرساء أسس دولة المؤسسات ودورها الرقابي على الحكومة، وهذا يتطلب:

1- الإرادة الوطنية المؤمنة بالمصلحة العليا والعمل على تحقيقها.

2- توافر الرغبة الحقيقية لدى القوى والأحزاب السياسية لإنجاح هذا التغير.

3- صياغة برامج التغيير نحو الديمقراطية.

4- نشر الوعي بضرورة التحول الديمقراطي الذي هو في مصلحة الجميع.

ويمكن لجمعيات المجتمع المدني أن تلعب دورا كبيرا في عملية التحول الديمقراطي في من خلال:

1- تعريف المجتمع بمزايا الخيار الديمقراطي.

2- الدفاع عن الديمقراطية، التي تمثل _ بفعل العلاقة التأثيرية المتبادلة بين الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني _ البيئة الطبيعية لوجودها والمؤاتية لترسيخها وتطورها.

3- التثقيف بشأن القواعد الحاكمة والراعية للممارسة الديمقراطية.

4- التعريف بمزايا وأهمية سيادة القانون وإقامة دولة المؤسسات.

5- التعريف بمبادئ حقوق الإنسان، وضرورة احترامها والدفاع عنها.

6- نشر ثقافة التنوع.

7 نشر ثقافة القبول بالأخر الذي نختلف معه في الرأي.

8- نشر ثقافة الوحدة الوطنية وتوحيد الولاءات تحت راية الولاء للوطن.

9- العمل على فضح الممارسات الخاطئة في مؤسسات الدولة، بما فيها الفساد الإداري والمالي.

10- التعريف بأهمية الحفاظ على المكتسبات التي تحققت، والعمل على تصويب الأخطاء التي رافقتها.

إن تحقيق التنمية الجهوية ونجاها يتطلب من بين ما يتطلبه أن يكون لجمعيات المجتمع المدني دور أساسي في هذه العملية، كما أن هذه الجمعيات لا يمكن لها أن تعمل إلا في ظل أجواء ديمقراطية " ذلك أن العلاقة التي تربط بين نشوء وتطور المجتمع المدني والممارسة الديمقراطية تجعل من الصعب الكلام عن أولوية احدهما على الأخر، فليس هناك ممارسة للديمقراطية بدون حد أدنى من القدرة على الانتظام حول أفكار ومصالح وغايات محددة.

إعطاء الأهمية للحقل التعليمي على المستوى الجهوي يعتبر من بين الأولويات التي لابد منها لتشييد مشروع جهوي تنموي، خاصة وان الجهوية بالمغرب ظلت محكومة بخلفية عدم التركيز على مستوى النظام التعليمي، إن لم نقل أن مركزية التعليم ما تزال طاغية، بحيث أن النظام الجهوي لم يتعد إلى الإدارة التربوية، فظلت السياسة التربوية تعاني من مركزية القرار. لذلك فالمدرسة المغربية لم تعتبر دائما المحور الأساسي لتنمية القدرات البشرية ومن ثم فإن الفعالية الاجتماعية للمدرسة العمومية ظلت محدودة مما نتج عنه ضعف تمكنها من ترسيخ قيم المواطنة والانفتاح والرقي وحرية الفكر والتحصيل والفكر النقدي.

ومن هذه الرؤية فإن غياب مثل هذه القيم والمبادئ وعدم ترسخها في المجتمع، يستحيل معها إنجاح الجهوية في القيام بمهامها وأهدافها، خاصة وأننا نعلم أن الجهوية طرحت كاختيار تدبيري للمجتمع يهتم بجميع جهاته ومجالاته، وقطاعاته الإنتاجية المتعددة.

وإذا كان مطروحا على الجهة الاجتهاد من اجل المساهمة في القضاء على الفقر والتخلف، فإنه يتعين بالمقابل من أجل أن يكون ذلك الاجتهاد سليما ومفيدا أن

تكون السياسة التربوية على المستوى الجهوي قائمة على أسس تحترم الشأن الجهوي وما يختزنه من إمكانات وتحديات ومشكلات اجتماعية.

ويجدر الإقرار أن العلاقة بين الحقل التعليمي ومفهوم الجهوية حاليا هي علاقة جدلية، تأثير وتأثر، فلا نجاح للسياسة التعليمية بدون اعتماد المنهاج الجهوي واستغلال مؤهلاته، وكذلك لا يمكن أن تتألق الجهوية دون مساهمة المؤسسات التعليمية والتربوية ونعتقد أنها تشكل القاعدة الخلفية والأمامية التي تحصن العمل الجهوي وتزكيه وتوفر له أسباب النجاح ومن ثم إعطاء الشرعية الاجتماعية بالخصوص لما هو جهوي.

إذن فاستراتيجية التنمية الجهوية، ومن خلالها إرساء معالم الجهوية الحقة الفاعلة، لا يجب بحال من الأحوال أن توضع دون استراتيجية تتوخى تشجيع البحث العلمي وربطه على المستوى الجهوي من اجل التعريف والتحسيس بالشأن الجهوي ومقوماته المتنوعة.